

أرجوك.. لا تترشح

لأن هذا العام هو عام الانتخابات التشريعية.. حيث يتم فيه انتخابات أعضاء مجلسي الشعب والشورى.. لفترة تشريعية جديدة.. وبعيدا عن نجاح أو فشل أعضاء المدة التشريعية المنتهية تشريعيا أو رقابيا.. فإن من المتوقع أن تكون الوجوه الجديدة المنتخبة في المجلسين قليلة العدد نسبيا.. ربما يكون السبب هو طبيعة الممارسة الانتخابية في الشارع المصري.. هذه الوضعية الانتخابية التي ربما تكون أحد الأسباب التي دفعت القيادة السياسية إلى تعيين المرأة في المجلس التشريعي لتحقيق نسبة مقبولة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية.. بعد أن باتت عملية الانتخاب للعضو المرشح تكلف كما نسمع ملايين من الجنيهاً لا تتوفر لكثير ممن هم فعلاً مؤهلين للممارسة النيابية تحت قبة البرلمان.. مما يوحي أن المجموعات البرلمانية داخل المجلس ينقصها عدد من المثقفين والسياسيين حيل بينهم وبين وجودهم ضعف المنافسة المالية في العملية الانتخابية.. حتى تساءل الكثيرون - هل ينفق المرشح هذه الملايين حبا في الوطن.. أم لأنه يرى قدرته هي الامثل للتمثيل الشعبي داخل البرلمان.. أم بحثا عن مكاسب شخصية ؟ .. وكيف لا يرى المواطن مظاهر هذه الوطنية من المرشح قبل أن يدخل الانتخابات.. وأحيانا بعدها.. وهل هي فعلاً أموال يعلم هذا المرشح كيف يستردها كما يشاء.. إذا تم له النجاح والحصول على المقعد تحت قبة البرلمان وقربه حينئذ من السلطة التنفيذية وممارسة نفس البرزخ حتى يحصل على ما يريد.. إلى أن ترفع عنه الحصانة لسوء حظه أو لسبب آخر..

وهل سنجد في المستقبل من يختار يوم السادس من أكتوبر، أو العاشر من رمضان لجعله يوما للأبطال والشهداء الذين جعلوا كرامة الوطن تاجا على رؤوسهم يوم أن عبروا الهزيمة وخط بارليف المنيع.. من حق الجميع الممارسة السياسية والتعبير عن الرأي أو الموقف كيفما يشاء ولكن ليس من حق أحد أي كان طمس التاريخ النضالي المشرف لهذا الوطن أو الصعود عليه.. أما هذا المشهد الاحتجاجي الذي ملأ فراغ هذا اليوم فقد نبهنا إليه كثيرا وأشرنا إلى ضرورة الانتباه إلى العمل على عدم حدوثه لما له من تداعيات وأثار لا تخدم هذا الوطن وقلنا أن التصديق على الأحزاب قد أفقدها القدرة على القيام بدورها السياسي والوطني عموما مما دعا لظهور تيارات وجماعات وكيانات سياسية جديدة خارج الإطار الديمقراطي والممارسة النيابية.. فلو أن هذه الأحزاب كانت تتمتع بالحصانة الدستورية الكافية وتمارس نشاطها السياسي في مختلف صوره وأشكاله.. لكان هذا الجيل من الشباب دعما للحياة الديمقراطية السليمة وما كان المجلس النيابي به تيار واحد بينما الشارع السياسي يعج بكل هذه التيارات.. نعم الحكومات غير الرشيدة هي التي دعت هذه الآلاف من الشباب بالنزول إلى الشارع لتعبر عن رأيها ومطالبها وحاجاتها الملحة من الحكومة بعد أن انسدت أمامها جميع القنوات..

بعينه.. طرح الفرص الخدمية والوظيفية والعلاجية للمساواة وسيادة القانون دون وسيط.. ربما لو صححنا بعض الممارسات ولو نظرنا فى تخفيف بعض المميزات ولو ضيقنا وحاسبنا من يستغل ما اتيح له من مميزات لتسهيل القيام بدوره كممثل للشعب لصالحه الخاص نخرج إلى الدورة القادمة بعتاء أكثر ووجوه أصدق.. نتمنى أن نرى فى الانتخابات القادمة أعضاء معروفين سلفا بالعمل الوطنى ولهم دور ايجابيا فى دوائهم ومجتمعاتهم.. وليس أعضاء هبطت بيار شوط فجأة لتكمل وضع واجهتها الاجتماعية..

الفاعل ليس مجهولا..

أبدا لن تكون مصر كغيرها.. فى أيها اللاعبين ليست مصر منعكم أيها الطامحون لن يتحقق على أرضنا طموحكم..فمصر لم يصبها الدور بعد ولن يصبها...بل على حدها يقف اللعب...حتى وإن دفعت ثمننا لما تحقق لكم من نجاح على الأرض عالمها الاقليمى فعند حدودها تنتهى اللعبة وتكشف وجوه لاعبيها وتنقطع خيوطها الحادث الارهابى الجبان الذى وقع أمام كنيسة القديسين فى الإسكندرية عاصمة الثقافة والسياحة العربية...وفى هذا التوقيت واثنا تأدية الصلوات فى الكنائس المصرية ليلة رأس السنة الميلادية.

الحقيقة أن هذه النوعية من المرشحين الدخلاء على الحياة النيابية والتشريعية فى مصر.. قد أساءت للعمل النيابى ولمصر.. ونحن لا نريدهم.. فضررهم أكثر من نفعهم.. نريد أن نرجع بالذاكرة إلى الوراء لنرى كيف كان هذا المجلس يضم بين جدرانه النخبة السياسية والثقافية والاجتماعية..حتى كان البرلمان يمثل الحس الشعبى والوجود الوطنى فى منظومة الحكم بايجابية تؤثر فى قرارات السلطة التنفيذية وتقلقها أحيانا.. ولعل هناك أسباب ساعدت على مثل هذا التغيير.. منها تغير المناخ السياسى نفسه والتى أثرت وخلقت مثل هذا الوضع.. ومنها تراجع الدور الحزبى المؤثر فى العملية السياسية والديمقراطية بوجه خاص.. ثم حقيقة المميزات الخاصة التى تعطى للنخبة من الأعضاء على قدر علاقتهم بالحكومة.. كتفويض خدمات لأهل دائرته لم يكن لتحديث ضمن خطة التنمية لولا وجود هذا العضو.. مد يده فى فض المنازعات أو رفع غرامات بعيدا عن سلطان القانون بمعاونة ممثلى الحكومة والقانون.. توظيف وعلاج المقربين من أهل دائرته وأحيانا يكون بمقابل معلوم.. إلى جانب المميزات الخاصة لعضو البرلمان التشريعى والتى حددها له القانون بحسن نية تيسيرا لكونه ممثل الشعب فى قضاء مصلحة المواطن والتعبير عنه على سواء دون اختيار أو تمييز.. والذى استغلها البعض تيسيرا لمصالحهم الشخصية.. ربما لو نزعنا هذه المميزات التى أخذت طريقها لمخالفة القانون و أحيانا الدستور لعدم المساواة الناتج عن ممارستها لصالح فئة معينة تحقق مميزات بسبب قدرتها الوصول بشكل أو بآخر إلى الوسيط عضو المجلس..

ثانيا تنفيذ خطط التنمية فى الدائرة الانتخابية من اجل الصالح العام لا من اجل وجود عضو